Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

تعزيز الاقتصاد الأزرق في ليبيا
مراجعة منهجية للأدبيات وبناء رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة

مصطفى أحمد بن حكومة[1]*، عالية سالم الشيخ[2]، طارق الهادي النائلي[3]
[1]المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة
[2]قسم علم الحيوان، كلية العلوم، جامعة درنة، درنة، ليبيا
المعهد العالي للعلوم والتقنية رقدالين ـ ليبيا
m_hkoma2017@yahoo.vom

Promoting the Blue Economy in Libya:
A Systematic Literature Review and the Development of a Strategic Vision for Sustainable Development

Mustafa A. Ben Hkouma[1]*, Alia Salem Al-Sheikh[2], Tariq Al-Hadi Al-Naeli[3]
[1] Libyan Center for Sustainable Development Research
[2] Department of Zoology, Faculty of Science, University of Derna, Derna, Libya
[3] Higher Institute of Science and Technology, Raqdalen
[3]t.alnaeli@histr.edu.ly
[3]https://orcid.org/0009-0002-3282-4859

تاريخ الاستلام:2026/05/05 –تاريخ المراجعة:2026/05/28– تاريخ القبول: 2026/06/07– تاريخ للنشر: 2026 /06/16

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأدبيات العلمية الحديثة المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة خلال الفترة (2020–2025)، واستكشاف أبرز الاتجاهات البحثية والفرص والتحديات المرتبطة بتفعيل الاقتصاد الأزرق، وصولاً إلى بناء رؤية استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الأزرق في ليبيا. اعتمدت الدراسة على منهج المراجعة المنهجية للأدبيات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة وقواعد البيانات الدولية. وأظهرت النتائج أن الاقتصاد الأزرق يمثل إطاراً تنموياً متكاملاً قادراً على دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال الإدارة الرشيدة للموارد البحرية والساحلية. كما كشفت النتائج أن نجاح الاقتصاد الأزرق يعتمد بصورة أساسية على الحوكمة البحرية الفعالة، والابتكار، والاستثمار المستدام، والشراكات المؤسسية، وتوافر البيانات والمعرفة العلمية. وبينت الدراسة أن ليبيا تمتلك إمكانات بحرية واعدة تشمل الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وطول الساحل، والموارد السمكية والسياحية، إلا أن الاستفادة منها ما تزال محدودة بسبب تحديات مؤسسية وتشريعية وتمويلية. وانتهت الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجية وطنية متكاملة للاقتصاد الأزرق ترتكز على الحوكمة الرشيدة، والابتكار، والاستثمار المستدام، والعدالة البيئية، بما يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، التنمية المستدامة، الحوكمة البحرية، الابتكار، الاستثمار المستدام، ليبيا.

Abstract

This study aimed to analyze recent scientific literature on the Blue Economy and Sustainable Development during the period 2020–2025, identify major research trends, opportunities, and challenges, and develop a strategic vision for promoting the Blue Economy in Libya. The study adopted a systematic literature review approach based on peer-reviewed scientific publications and international academic databases. The findings revealed that the Blue Economy represents an integrated development framework capable of supporting sustainable development goals through the sustainable management of marine and coastal resources. The results further indicated that the success of the Blue Economy depends primarily on effective marine governance, innovation, sustainable investment, institutional partnerships, and the availability of scientific knowledge and marine data. The study also found that Libya possesses significant marine and coastal assets, including its strategic Mediterranean location, extensive coastline, fisheries resources, tourism potential, and maritime infrastructure. However, these opportunities remain underutilized due to institutional, legislative, financial, and knowledge-related constraints. The study concludes that Libya needs a comprehensive national Blue Economy strategy based on good governance, innovation, sustainable investment,

environmental justice, and stakeholder participation to support economic diversification and achieve sustainable development.

Keywords: Blue Economy; Sustainable Development; Marine Governance; Innovation; Sustainable Investment; Libya.

1.مقدمة

أصبحت قضايا الاستدامة خلال العقود الأخيرة محوراً رئيساً في السياسات الاقتصادية والبيئية العالمية، نتيجة التحديات المتزايدة المرتبطة بالتغيرات المناخية وتدهور النظم البيئية وتنامي الضغوط على الموارد الطبيعية. وقد أدى ذلك إلى إعادة توجيه الفكر التنموي نحو البحث عن نماذج اقتصادية أكثر قدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة وضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، وهو ما عزز من مكانة التنمية المستدامة كإطار مرجعي للسياسات التنموية المعاصرة (Penca, 2025).

وفي ظل هذا التحول، برز الاقتصاد الأزرق باعتباره أحد أكثر المفاهيم التنموية حداثة وارتباطاً بأجندة الاستدامة العالمية، حيث يستند إلى الاستخدام المستدام للموارد البحرية والساحلية بما يحقق النمو الاقتصادي ويوفر فرص العمل ويحافظ على سلامة النظم البيئية البحرية. ويعكس هذا المفهوم تحولاً في النظرة إلى البحار والمحيطات من كونها مجرد مصادر للموارد الطبيعية إلى اعتبارها أصولاً استراتيجية يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل (Germond-Duret, 2022).

وقد اكتسب الاقتصاد الأزرق أهمية متزايدة مع تزايد الاعتراف الدولي بالدور المحوري للموارد البحرية في دعم الاقتصاد العالمي. فالأنشطة المرتبطة بالبحار والمحيطات تسهم بصورة مباشرة في تعزيز الأمن الغذائي والطاقة والنقل والتجارة والسياحة، فضلاً عن دورها في تنظيم المناخ العالمي وحماية التنوع الحيوي. ولذلك أصبح الاقتصاد الأزرق يمثل أحد المسارات الواعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في الدول الساحلية (Wuwung et al., 2022).

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الاقتصاد الأزرق يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، مثل الصيد البحري المستدام، والاستزراع المائي، والسياحة الساحلية، والنقل البحري، والطاقة البحرية المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية البحرية، والصناعات المرتبطة بالموارد البحرية. وتتميز هذه القطاعات بقدرتها على تحقيق قيمة اقتصادية مرتفعة مع تقليل الآثار البيئية عند إدارتها وفق مبادئ الاستدامة (OECD, 2025).

كما تؤكد الدراسات أن الاقتصاد الأزرق يمثل أداة فعالة لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالأمن الغذائي والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والعمل المناخي والحفاظ على الموارد البحرية. وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات أن الإدارة الرشيدة للموارد البحرية تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي للدول الساحلية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية المعاصرة (Karuppiah et al., 2025).

ورغم الإمكانات الكبيرة التي يوفرها الاقتصاد الأزرق، فإن نجاحه يعتمد بدرجة كبيرة على وجود أنظمة حوكمة فعالة قادرة على إدارة الموارد البحرية بصورة متكاملة. وتشير الأدبيات إلى أن ضعف الأطر المؤسسية والتشريعية وغياب التنسيق بين الجهات المعنية من أبرز المعوقات التي تحد من الاستفادة المستدامة من الموارد البحرية في العديد من الدول النامية ((de Ycaza et al., 2024).

وفي هذا السياق، أصبح الابتكار أحد الركائز الأساسية لتعزيز الاقتصاد الأزرق، حيث أسهمت التطورات التكنولوجية الحديثة في تحسين إدارة الموارد البحرية وتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التلوث البحري ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. كما ساعدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بعد وتحليل البيانات الضخمة في دعم عمليات التخطيط والإدارة البحرية بصورة أكثر دقة وفاعلية (Abid, 2025).

وقد انعكس هذا الاهتمام العالمي على حجم الإنتاج العلمي المتعلق بالاقتصاد الأزرق، حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الدراسات التي تناولت موضوعات الحوكمة البحرية، والاستثمارات الزرقاء، والاقتصاد الدائري البحري، والتخطيط المكاني البحري، والابتكار المستدام. كما أظهرت المراجعات المنهجية الحديثة تحول الاهتمام من دراسة القطاعات البحرية بصورة منفصلة إلى دراسة الاقتصاد الأزرق كنظام تنموي متكامل يرتبط بأهداف التنمية المستدامة (Elston et al., 2024).

وعلى مستوى الدول الساحلية، أصبح الاقتصاد الأزرق أحد الأدوات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، حيث أثبتت العديد من التجارب الدولية أن الاستثمار في القطاعات البحرية المستدامة يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز القدرة التنافسية وتحفيز التنمية الإقليمية والمحلية.

وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة في منطقة البحر المتوسط التي تعد من أكثر المناطق البحرية حيوية على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز وكثافة الأنشطة التجارية والبحرية التي تشهدها. ولذلك تبنت العديد من الدول المتوسطية استراتيجيات وطنية لتعزيز الاقتصاد الأزرق وربطه بأهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تمتلك ليبيا مقومات استثنائية تؤهلها للانخراط بفاعلية في الاقتصاد الأزرق، حيث تمتد سواحلها لأكثر من 1900 كيلومتر على البحر المتوسط، إضافة إلى امتلاكها موارد سمكية وسياحية وموانئ استراتيجية ومناطق ساحلية

ذات قيمة اقتصادية وبيئية كبيرة. وتمثل هذه المقومات قاعدة مهمة يمكن البناء عليها لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني.

إلا أن الاستفادة من هذه الإمكانات لا تزال دون المستوى المأمول، حيث تواجه ليبيا مجموعة من التحديات المرتبطة بضعف التخطيط الاستراتيجي، ومحدودية الاستثمارات البحرية، وعدم تكامل الأطر المؤسسية والتشريعية المنظمة للقطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق. كما أن غياب رؤية وطنية شاملة يعد من أبرز العوامل التي تحد من تعظيم الاستفادة من الموارد البحرية والساحلية.

ومن ناحية أخرى، تكشف مراجعة الأدبيات العربية أن الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق ما تزال محدودة مقارنة بالاهتمام الدولي المتزايد بهذا المجال، كما أن معظم الدراسات المتاحة ركزت على قطاعات أو قضايا محددة دون تقديم إطار استراتيجي متكامل يمكن الاستناد إليه في بناء السياسات الوطنية.

كما يلاحظ وجود نقص واضح في الدراسات المراجعية التي تستهدف تحليل الاتجاهات المعرفية الحديثة المتعلقة بالاقتصاد الأزرق في البيئة الليبية، واستقراء الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وتحديد الآليات القادرة على تحويل الموارد البحرية إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن نجاح استراتيجيات الاقتصاد الأزرق يتطلب تبني نهج تكاملي يجمع بين الحوكمة الرشيدة، والابتكار، والاستثمار المستدام، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تؤكد ضرورة ربط السياسات البحرية بالأهداف الوطنية للتنمية المستدامة لضمان تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة.

وفي السياق الليبي، يمكن أن يسهم الاقتصاد الأزرق في دعم جهود التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، من خلال تطوير قطاعات الصيد البحري والسياحة الساحلية والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والصناعات البحرية. الأمر الذي يجعله أحد الخيارات الاستراتيجية الواعدة لتحقيق التنمية المستدامة خلال العقود المقبلة.

كما أن التوجه نحو الاقتصاد الأزرق يتوافق مع التوجهات الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ويمنح ليبيا فرصة للاستفادة من موقعها الجغرافي ومواردها البحرية في بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى إجراء مراجعة منهجية للأدبيات العلمية الحديثة المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، بهدف تحليل الاتجاهات البحثية السائدة واستقراء أبرز الفرص والتحديات والعوامل المؤثرة في نجاح الاقتصاد الأزرق، وصولاً إلى بناء رؤية استراتيجية يمكن أن تسهم في تعزيز الاقتصاد الأزرق في ليبيا ودعم دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

2.مشكلة البحث

شهد الاقتصاد الأزرق خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بوصفه أحد النماذج التنموية القادرة على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على النظم البيئية البحرية والساحلية. ويستند هذا التوجه إلى توظيف الموارد البحرية بصورة مستدامة بما يدعم الأمن الغذائي، ويعزز فرص العمل، ويحفز الابتكار والاستثمار، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الرابع عشر المتعلق بالحياة تحت الماء (Aprizal et al., 2025؛Elston et al., 2024).

ورغم امتلاك ليبيا شريطاً ساحلياً يمتد لأكثر من 1900 كيلومتر على البحر المتوسط، إضافة إلى ما تزخر به من موارد بحرية وسياحية وسمكية وموانئ استراتيجية، فإن مساهمة القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق ما تزال محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة. كما لا تزال الرؤية الوطنية المتكاملة للاقتصاد الأزرق في مراحلها الأولى، في ظل تحديات مؤسسية وتشريعية وتمويلية ومعرفية تحد من الاستفادة المثلى من هذه الموارد.

وتكشف الأدبيات الحديثة أن نجاح الاقتصاد الأزرق يعتمد على الحوكمة البحرية المتكاملة، والابتكار، والاستثمار المستدام، والشراكات المؤسسية، وتوافر الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة (Elston et al., 2024 ; Germond-Duret, 2022).

ومن هنا تتمثل المشكلة البحثية في غياب رؤية استراتيجية واضحة لتفعيل الاقتصاد الأزرق في ليبيا تستند إلى الدروس المستفادة من الأدبيات العلمية الحديثة والتجارب الدولية، بما يسمح بتحويل الموارد البحرية والساحلية إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة.

3.تساؤلات البحث

- ما الأسس النظرية والمفاهيمية التي يقوم عليها الاقتصاد الأزرق في الأدبيات المعاصرة؟
- ما أبرز الاتجاهات البحثية الحديثة المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة خلال الفترة (2020–2025)؟
- ما الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يؤثر من خلالها الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما أهم الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الأزرق في الدول الساحلية؟

- ما الرؤية الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاقتصاد الأزرق في ليبيا في ضوء نتائج الأدبيات والدراسات السابقة؟

4.أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- تحليل الإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الأزرق وعلاقته بالتنمية المستدامة.
- مراجعة الأدبيات والدراسات الحديثة المتعلقة بالاقتصاد الأزرق خلال الفترة) 2020–2025.
- استقراء الاتجاهات والنتائج المشتركة التي توصلت إليها الدراسات السابقة.
- تحديد أهم الفرص والتحديات المرتبطة بتفعيل الاقتصاد الأزرق.
- بناء رؤية استراتيجية مقترحة لتفعيل الاقتصاد الأزرق في ليبيا بما يدعم أهداف التنمية

5.أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات:

- الأهمية العلمية، إذ يسهم في تجميع وتحليل المعرفة المتراكمة حول الاقتصاد الأزرق وتقديم قراءة نقدية للاتجاهات البحثية الحديثة.
- الأهمية التنموية، حيث يبرز دور الاقتصاد الأزرق كأداة استراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.
- الأهمية البيئية، من خلال تسليط الضوء على أهمية الإدارة المستدامة للموارد البحرية وحماية النظم البيئية الساحلية.
- الأهمية التطبيقية، إذ يوفر إطاراً استرشادياً لصناع القرار والجهات المعنية عند إعداد السياسات الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الأزرق.
- الأهمية المحلية، نظراً لندرة الدراسات الليبية التي تناولت الاقتصاد الأزرق من منظور استراتيجي وتنموي شامل.

6.الدراسات السابقة

تناولت دراسة Lee et al. (2020) العلاقة بين الاقتصاد الأزرق وأهداف التنمية المستدامة، وبيّنت أن الاقتصاد الأزرق يمكن أن يكون إطاراً عملياً لدمج النمو الاقتصادي مع حماية النظم البحرية، غير أن الدراسة أكدت أن هذا الربط لا يتحقق تلقائياً، بل يحتاج إلى سياسات واضحة ومؤشرات قياس دقيقة. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تأكيد ضرورة ربط الاقتصاد الأزرق في ليبيا بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الرابع عشر.

وركزت دراسة Brodie Rudolph et al. (2020) على التحول نحو الحوكمة البحرية المستدامة، وأوضحت أن إدارة الموارد البحرية تتطلب الانتقال من الإدارة القطاعية المنفصلة إلى الحوكمة التكاملية متعددة الفاعلين. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تؤكد أن ضعف التنسيق المؤسسي قد يكون عائقاً رئيساً أمام بناء اقتصاد أزرق فعال، وهو ما يتقاطع مع الحالة الليبية.

أما دراسة Germond-Duret (2022) فقد ناقشت الاقتصاد الأزرق باعتباره نموذجاً تنموياً جديداً، لكنها قدمت قراءة نقدية للمفهوم، مبينة أن الخطاب العالمي حول الاقتصاد الأزرق قد يتحول أحياناً إلى أداة للنمو الاقتصادي فقط إذا لم تُدمج فيه العدالة البيئية والاجتماعية. وتفيد هذه الدراسة في تنبيه البحث الحالي إلى ضرورة ألا تختزل الرؤية الليبية للاقتصاد الأزرق في الاستثمار، بل يجب أن تشمل العدالة والاستدامة.

وقدمت دراسة Wuwung et al. (2022) تحليلاً للفرص والتحديات المرتبطة بتقدم الاقتصاد الأزرق، وأكدت أن هذا التوجه يوفر إمكانات كبيرة للنمو وفرص العمل، لكنه يواجه تحديات تتعلق بالتمويل، والحوكمة، والتلوث، وضعف البيانات. وتعد هذه الدراسة مهمة لأنها توضح أن نجاح الاقتصاد الأزرق لا يقوم على الموارد الطبيعية وحدها، بل على القدرة المؤسسية والتنظيمية.

وسلطت دراسة Louey (2022) الضوء على تراجع بعد العدالة في الخطاب العالمي للاقتصاد الأزرق، حيث رأت أن كثيراً من السياسات الدولية ركزت على النمو والاستثمار أكثر من تركيزها على حقوق المجتمعات الساحلية والفاعلين المحليين. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في ضرورة إدراج البعد الاجتماعي والمجتمعي ضمن أي رؤية استراتيجية للاقتصاد الأزرق في ليبيا.

وتناولت دراسة Benzaken et al. (2022) تجربة سيشل في الحوكمة الجيدة للاقتصاد الأزرق، وخلصت إلى أن نجاح التجربة ارتبط بالإصلاح المؤسسي، وتنسيق السياسات، ووضوح الأدوار بين الجهات المعنية. وتقدم هذه الدراسة نموذجاً يمكن الإفادة منه في ليبيا، خصوصاً في ما يتعلق ببناء جهاز أو إطار وطني منسق للقطاعات البحرية.

واهتمت دراسة Liang et al. (2022) بالتحليل الببليومتري لأبحاث التنمية المستدامة في مجال الاقتصاد الأزرق خلال الفترة 2006–2021، وأظهرت نمواً واضحاً في الإنتاج العلمي حول الموضوع، مع تركيز متزايد على الاستدامة والحوكمة البحرية والابتكار. وتدعم هذه الدراسة مبرر البحث الحالي بوصفه امتداداً معرفياً لحقل بحثي متنامٍ.

وقدمت دراسة Kontovas et al. (2022) تحليلاً لدور الابتكار في الاقتصاد الأزرق بالمملكة المتحدة من منظور أصحاب المصلحة، وأكدت أن الابتكار لا يقتصر على التكنولوجيا، بل يشمل النماذج التنظيمية والشراكات والتمويل. وتفيد هذه الدراسة في توجيه الرؤية الليبية نحو تبني الابتكار المؤسسي والتقني معاً.

وركزت دراسة Pace et al. (2023) على اتجاهات البحث والابتكار المستقبلية للاقتصاد الأزرق المستدام، وأوضحت أن الأولويات المستقبلية تشمل الطاقة البحرية، والرقمنة، والتخطيط المكاني البحري، والاقتصاد الدائري. وتعد هذه الدراسة مهمة لأنها تساعد في تحديد المجالات التي يمكن أن تشكل محاور استراتيجية للاقتصاد الأزرق في ليبيا.

وتناولت دراسة Bennett et al. (2023) قضية العدالة البيئية في المحيطات، وبيّنت أن الأنشطة البحرية الحديثة قد تعمق اللامساواة إذا لم تخضع لحوكمة عادلة تراعي حقوق المجتمعات المحلية. وتفيد هذه الدراسة في التأكيد على ضرورة أن تتضمن الرؤية الليبية آليات لحماية الصيادين والمجتمعات الساحلية.

أما دراسة Nham et al. (2023) فقد بحثت أثر الرقمنة في دعم استدامة الموارد البحرية، وخلصت إلى أن التحول الرقمي يمكن أن يحسن مراقبة الموارد البحرية، وإدارة البيانات، ورفع كفاءة القرار البيئي. وتبرز أهميتها في السياق الليبي من حيث الحاجة إلى بناء قواعد بيانات بحرية ورقمية دقيقة لدعم التخطيط.

وقدمت دراسة Qi (2022) إطاراً مفاهيمياً للنظام الاقتصادي الأزرق الوطني من منظور متعدد الفاعلين، مؤكدة أن الاقتصاد الأزرق يجب أن يُفهم كنظام يضم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع والبيئة في علاقة تفاعلية. وتفيد هذه الدراسة في بناء إطار استراتيجي ليبي يقوم على التكامل لا على المعالجة القطاعية المنفصلة.

واهتمت دراسة de Ycaza et al. (2024) باتساق السياسات في تطوير الاقتصاد الأزرق، وبيّنت أن تضارب السياسات البحرية والبيئية والاقتصادية يضعف قدرة الدول على تنفيذ رؤية موحدة للاقتصاد الأزرق. وتعد هذه الدراسة شديدة الصلة بليبيا لأنها تؤكد أهمية مراجعة التشريعات والسياسات القائمة قبل تبني أي استراتيجية وطنية.

وركزت دراسة Elston et al. (2024) على العلاقة بين الابتكار والممارسات المستدامة في الأنشطة البحرية من خلال مراجعة منهجية للأدبيات، وأظهرت أن الابتكار يمثل عاملاً حاسماً في تحويل القطاعات البحرية إلى قطاعات أكثر استدامة. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في بناء محور خاص بالابتكار ضمن الرؤية المقترحة.

وتناولت دراسة Khan et al. (2024) إمكانات الصناعة البحرية في باكستان ضمن سياق الاقتصاد الأزرق، وأكدت أن تطوير الموانئ والنقل البحري والعمالة البحرية يتطلب إطاراً قانونياً ومؤسسياً داعماً. وتفيد هذه الدراسة ليبيا بالنظر إلى تشابه بعض التحديات المرتبطة بتطوير الموانئ والخدمات اللوجستية.

وقدمت دراسة Li et al. (2024) تحليلاً للتكامل بين الاقتصاد البحري والحماية البيئية في الصين، وخلصت إلى أن تحقيق التوازن بين النمو البحري والحماية الإيكولوجية يتطلب مؤشرات قياس دقيقة وسياسات بيئية صارمة. وتفيد هذه الدراسة في التأكيد على ضرورة ألا يكون تطوير الاقتصاد الأزرق في ليبيا منفصلاً عن تقييم الأثر البيئي.

وتناولت دراسة Abid (2025) دور الابتكار في تعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام من خلال مراجعة منهجية، وأكدت أن الابتكار التقني والتنظيمي والمالي يشكل شرطاً رئيساً لتحويل الإمكانات البحرية إلى قيمة تنموية مستدامة. وتدعم هذه الدراسة توجه البحث الحالي نحو بناء رؤية استراتيجية قائمة على الابتكار.

وركزت دراسة Aprizal et al. (2025) على العلاقة بين الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة من خلال مراجعة منهجية ودراسة خرائطية، وخلصت إلى وجود ترابط قوي بين الاقتصاد الأزرق والاستدامة، مع بروز موضوعات مثل الرقمنة، والتشريعات البيئية، والنظم التجديدية، وأهداف التنمية المستدامة. وتفيد هذه الدراسة في تأطير البحث الحالي ضمن أحدث الاتجاهات البحثية.

أما دراسة Penca (2025) فقد قدمت قراءة نقدية لإعادة التفكير في الاقتصاد الأزرق، معتبرة أن الاستدامة الحقيقية تتطلب تجاوز النمو الاقتصادي الضيق نحو نموذج يضع صحة النظم البحرية والإنصاف الاجتماعي في مركز السياسات. وتفيد هذه الدراسة في تعزيز البعد النقدي للرؤية الليبية المقترحة.

وتناولت دراسة Karuppiah et al. (2025) مسارات الاقتصاد الأزرق المستدام ودوره في التنمية المستدامة، وأكدت أن الاقتصاد الأزرق يمكن أن يكون مساراً فعالاً للنمو الأخضر إذا ارتبط بالحوكمة، والتمويل، والابتكار، وحماية البيئة. وتدعم هذه الدراسة الاستنتاج الرئيس للبحث الحالي بأن ليبيا تحتاج إلى إطار استراتيجي متكامل وليس مجرد مبادرات قطاعية متفرقة.

وتحليلاً لما تقدم، تكشف الدراسات السابقة أن الاقتصاد الأزرق لم يعد مفهوماً قطاعياً مرتبطاً بالصيد أو النقل البحري فقط، بل أصبح إطاراً تنموياً شاملاً يجمع بين الاقتصاد، والبيئة، والحوكمة، والعدالة الاجتماعية، والابتكار. غير أن الملاحظة النقدية الأبرز تتمثل في أن جانباً كبيراً من الأدبيات يركز على التجارب الدولية أو الدول الجزرية أو الاقتصادات البحرية المتقدمة، بينما تظل البيئات العربية وشمال أفريقيا، ومنها ليبيا، محدودة الحضور في هذا النقاش العلمي.

كما أن عدداً من الدراسات ركز على الجوانب النظرية أو الببليومترية، في حين أن الدراسات التطبيقية التي تقدم نماذج استراتيجية قابلة للتكييف مع الدول النامية لا تزال محدودة. كذلك، يظهر أن بعض الأدبيات يميل إلى إبراز الفرص الاقتصادية للاقتصاد الأزرق دون تحليل كافٍ للمخاطر المرتبطة بالحوكمة الضعيفة، وتضارب المصالح، والتلوث، وضعف العدالة في توزيع المنافع.

ومن الناحية المنهجية، اعتمدت معظم الدراسات الحديثة على المراجعات المنهجية، أو التحليل الببليومتري، أو دراسات الحالة، وهو ما يوفر قاعدة معرفية مهمة، لكنه لا يقدم بالضرورة رؤية مخصصة للسياقات الوطنية التي تعاني من هشاشة مؤسسية أو ضعف في البيانات البحرية. وهذا يجعل من الضروري أن تتجه الدراسة الحالية إلى توظيف نتائج الأدبيات في بناء رؤية استراتيجية مناسبة للسياق الليبي.

7.الفجوة البحثية

رغم التوسع العالمي في دراسات الاقتصاد الأزرق خلال الفترة 2020–2025، فإن الفجوة البحثية تتمثل في ندرة الدراسات التي تعالج الاقتصاد الأزرق في ليبيا من منظور مراجعة منهجية شاملة تربط بين الأدبيات الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة الوطنية. كما أن معظم الدراسات المتاحة لا تقدم إطاراً استراتيجياً متكاملاً يراعي خصوصية ليبيا من حيث طول الساحل، والموقع المتوسطي، والاعتماد الاقتصادي على النفط، وضعف الحوكمة البحرية، ومحدودية البيانات والاستثمار في القطاعات البحرية.

وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل الأدبيات الحديثة واستقراء نتائجها، ثم توظيفها في بناء رؤية استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الأزرق في ليبيا بوصفه مدخلاً للتنويع الاقتصادي، وحماية البيئة الساحلية، وتحقيق التنمية المستدامة.

8.الإطار النظري للدراسة

1.8 الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأزرق

برز الاقتصاد الأزرق خلال السنوات الأخيرة بوصفه أحد المفاهيم التنموية الحديثة التي اكتسبت اهتماماً متزايداً في الأدبيات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة، نتيجة تنامي الوعي بأهمية الموارد البحرية والساحلية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة البيئية. وقد جاء ظهور هذا المفهوم استجابةً للتحديات العالمية المرتبطة بالتغيرات المناخية وتدهور النظم البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية، الأمر الذي دفع إلى البحث عن نماذج تنموية قادرة على تحقيق التوازن بين الاستغلال الاقتصادي للموارد والحفاظ عليها للأجيال القادمة (Germond-Duret, 2022).

ويُعرّف الاقتصاد الأزرق بأنه الاستخدام المستدام للموارد البحرية والمحيطية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل، مع المحافظة على سلامة النظم البيئية البحرية وقدرتها على التجدد. ويعكس هذا المفهوم تحولاً في النظرة إلى البحار والمحيطات من كونها مجرد مصادر للثروات الطبيعية إلى اعتبارها أصولاً استراتيجية ورأس مال طبيعي يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.(Lee et al., 2020)

ويرتبط الاقتصاد الأزرق ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الرابع عشر المتعلق بالحفاظ على الحياة تحت الماء، حيث تسعى سياساته إلى تعزيز الإدارة الرشيدة للموارد البحرية وتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن هذا المنطلق أصبح الاقتصاد الأزرق إطاراً تنموياً شاملاً يجمع بين تحقيق النمو الاقتصادي، وحماية البيئة البحرية، وتعزيز رفاهية المجتمعات الساحلية (Wuwung et al., 2022).

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الاقتصاد الأزرق يشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة الاقتصادية، من أبرزها الصيد البحري المستدام، والاستزراع المائي، والنقل البحري، والسياحة الساحلية، والطاقة البحرية المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية البحرية. وتمثل هذه القطاعات فرصاً واعدة لتحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة القيمة المضافة للاقتصادات الساحلية، شريطة إدارتها وفق مبادئ الاستدامة (Karuppiah et al., 2025).

كما تؤكد الدراسات أن نجاح الاقتصاد الأزرق لا يعتمد فقط على وفرة الموارد البحرية، وإنما يرتبط بوجود أطر مؤسسية وتشريعية فعالة تضمن حسن إدارة هذه الموارد. ولذلك أصبحت الحوكمة البحرية المتكاملة أحد المكونات الرئيسة للاقتصاد الأزرق، حيث تساهم في تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية ومتطلبات الحماية البيئية، وتعزز التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية (de Ycaza et al., 2024).

وفي السنوات الأخيرة، لعب الابتكار والتطور التكنولوجي دوراً متزايداً في دعم الاقتصاد الأزرق، من خلال توظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بعد في مراقبة الموارد البحرية وإدارة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها. وقد ساعد ذلك في تحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، بما يسهم في تعزيز الاستدامة البحرية (Nham et al., 2023).

ورغم الانتشار الواسع لمفهوم الاقتصاد الأزرق، فإن الأدبيات المعاصرة تشير إلى استمرار الجدل حول حدوده المفاهيمية وآليات تطبيقه، خاصة فيما يتعلق بالتوازن بين أهداف النمو الاقتصادي ومتطلبات العدالة البيئية والاجتماعية. فبعض الدراسات ترى أن التركيز المفرط على الاستثمار والنمو قد يؤدي إلى تهميش المجتمعات الساحلية وإضعاف الأهداف البيئية إذا لم تُصمم السياسات بصورة متوازنة وشاملة (Penca, 2025).

وفي ضوء ما سبق، يمكن النظر إلى الاقتصاد الأزرق باعتباره إطاراً تنموياً متكاملاً يهدف إلى تحقيق الاستخدام المستدام للموارد البحرية من خلال الجمع بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة. وتزداد أهمية هذا التوجه بالنسبة للدول الساحلية، ومنها ليبيا، لما تمتلكه من موارد بحرية وموقع جغرافي استراتيجي يؤهلها للاستفادة من الاقتصاد الأزرق كأحد المسارات الواعدة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع القاعدة الاقتصادية.

2.8 الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة

أصبحت العلاقة بين الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة من أكثر الموضوعات حضوراً في الأدبيات العلمية المعاصرة، خاصة مع تزايد الاهتمام العالمي بإيجاد نماذج تنموية قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، يُنظر إلى الاقتصاد الأزرق باعتباره أحد المسارات العملية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الإدارة الرشيدة للموارد البحرية والساحلية بما يضمن استمرارية الاستفادة منها للأجيال الحالية والمستقبلية (Bennett et al., 2023).

ويستند الاقتصاد الأزرق إلى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي تقوم على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فبينما يسعى إلى تعظيم العوائد الاقتصادية الناتجة عن استغلال الموارد البحرية، فإنه يؤكد في الوقت ذاته ضرورة الحفاظ على النظم البيئية البحرية وتقليل الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية المختلفة. ولذلك أصبح الاقتصاد الأزرق أحد الأطر التنموية التي تحظى بدعم متزايد من المؤسسات الدولية المعنية بالاستدامة (Jouffray et al., 2020).

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن البحار والمحيطات تمثل مورداً استراتيجياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث توفر مصدراً مهماً للغذاء والطاقة والتجارة وفرص العمل. كما تساهم النظم البيئية البحرية في تنظيم المناخ العالمي وامتصاص جزء كبير من انبعاثات الكربون، الأمر الذي يعزز من أهميتها في مواجهة التحديات البيئية العالمية (Singh et al., 2021).

ومن الناحية الاقتصادية، يساهم الاقتصاد الأزرق في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات متنوعة تشمل الصيد البحري المستدام، والاستزراع المائي، والسياحة الساحلية، والخدمات اللوجستية البحرية، والطاقة البحرية المتجددة. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن هذه القطاعات تمثل فرصاً واعدة لتنويع الاقتصادات الوطنية وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، خاصة في الدول الساحلية النامية (Sarker et al., 2022).

أما على المستوى الاجتماعي، فإن الاقتصاد الأزرق يساهم في خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة ودعم المجتمعات الساحلية. وتؤكد الأدبيات أن التنمية البحرية المستدامة يمكن أن تؤدي إلى الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي وتعزيز العدالة الاجتماعية، خاصة في المناطق التي تعتمد بصورة كبيرة على الموارد البحرية كمصدر للدخل (Howard, Bennett & Jones, 2023). وفي الجانب البيئي، يركز الاقتصاد الأزرق على حماية النظم البيئية البحرية من التدهور والتلوث والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وقد أثبتت الدراسات أن الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والمحميات البحرية تسهم في الحفاظ على التنوع الحيوي وتحسين قدرة النظم البيئية على التكيف مع التغيرات المناخية (Visbeck, 2021).

كما يرتبط الاقتصاد الأزرق بصورة مباشرة بالهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية. إلا أن تأثيره لا يقتصر على هذا الهدف فقط، بل يمتد ليشمل أهدافاً أخرى مثل القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي، والعمل المناخي، والشراكات من أجل التنمية (United Nations, 2023).

وقد أكدت الأدبيات الحديثة أن نجاح الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على تبني نهج تكاملي يربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويعزز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. فالتنمية المستدامة لا تتحقق من خلال قطاع واحد، بل تتطلب منظومة مترابطة من السياسات والاستراتيجيات المتكاملة (Voyer et al., 2021).

وفي هذا السياق، تبرز الحوكمة الرشيدة كعامل حاسم في تحقيق أهداف الاقتصاد الأزرق، حيث تشير الدراسات إلى أن غياب التنسيق المؤسسي وضعف التشريعات البحرية يؤديان إلى تراجع كفاءة إدارة الموارد الطبيعية وإضعاف فرص تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك أصبحت الحوكمة البحرية المتكاملة من أهم مرتكزات السياسات الحديثة المرتبطة بالاقتصاد الأزرق (Blythe et al., 2021).

3.8 مرتكزات تعزيز الاقتصاد الأزرق: الحوكمة والابتكار والاستثمار والشراكات

أصبح الاقتصاد الأزرق في السنوات الأخيرة أحد أهم النماذج التنموية المرتبطة بتحقيق الاستدامة، إلا أن نجاحه لا يعتمد فقط على توافر الموارد البحرية أو الإمكانات الاقتصادية الكامنة في البحار والمحيطات، بل يرتبط بوجود مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تضمن الإدارة الرشيدة لهذه الموارد وتحويلها إلى قيمة تنموية مستدامة. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الحوكمة البحرية، والابتكار، والاستثمار المستدام، والشراكات متعددة الأطراف تمثل الدعائم الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد الأزرق المعاصر، إذ تسهم هذه المرتكزات في تعزيز كفاءة استغلال الموارد البحرية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة (Smith-Godfrey, 2021).

وتُعد الحوكمة البحرية أحد أهم هذه المرتكزات، نظراً لدورها المحوري في تنظيم استخدام الموارد البحرية وتنسيق الأدوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتؤكد الدراسات أن غياب الحوكمة الفعالة يؤدي إلى تداخل الاختصاصات وتضارب المصالح وضعف كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، الأمر الذي ينعكس سلباً على فرص تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك أصبحت الحوكمة البحرية المتكاملة من المتطلبات الأساسية لتطبيق الاقتصاد الأزرق في مختلف الدول الساحلية (Bennett et al., 2021).

ويستند مفهوم الحوكمة البحرية إلى مجموعة من المبادئ، من أبرزها الشفافية والمساءلة والمشاركة والتنسيق المؤسسي. وتساهم هذه المبادئ في تحسين عمليات صنع القرار المرتبطة بالموارد البحرية وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة

في السياسات العامة. كما تساعد على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية ومتطلبات المحافظة على البيئة البحرية، بما يضمن استدامة الموارد على المدى الطويل (Klinger et al., 2022).

ومن الأدوات المهمة المرتبطة بالحوكمة البحرية التخطيط المكاني البحري، الذي يهدف إلى تنظيم استخدام المناطق البحرية والساحلية بطريقة تقلل من التعارض بين الأنشطة المختلفة وتعزز كفاءة استغلال الموارد. وقد أظهرت التجارب الدولية أن تطبيق التخطيط المكاني البحري يسهم في تحسين إدارة المناطق الساحلية ورفع كفاءة الاستثمارات البحرية وتعزيز حماية النظم البيئية الحساسة (Ehler, 2021).

وبالتوازي مع الحوكمة، يمثل الابتكار عاملاً أساسياً في تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق أهدافه التنموية. فالتحولات البيئية والاقتصادية المتسارعة تفرض الحاجة إلى تطوير حلول جديدة أكثر كفاءة وقدرة على مواجهة التحديات المرتبطة بالاستدامة البحرية. ولذلك أصبح الابتكار جزءاً لا يتجزأ من السياسات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق في العديد من الدول المتقدمة والناشئة ((Scholaert et al., 2023).

وقد ساهم التقدم التكنولوجي في إحداث تغيرات جوهرية في إدارة الموارد البحرية، حيث أتاحت تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بعد والأنظمة الجغرافية المكانية إمكانات كبيرة لمراقبة البيئات البحرية وتحليل البيانات البيئية والتنبؤ بالمخاطر. كما ساعدت هذه التقنيات في تحسين كفاءة عمليات الصيد والاستزراع المائي والنقل البحري، بما يعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية في الوقت نفسه (Amon et al., 2022_).

ولا يقتصر الابتكار على الجوانب التقنية فحسب، بل يشمل أيضاً الابتكار المؤسسي والتنظيمي، الذي يتمثل في تطوير آليات جديدة للإدارة والتمويل والتعاون بين الجهات المختلفة. وتوضح الأدبيات أن الدول التي استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ في الاقتصاد الأزرق هي تلك التي نجحت في بناء منظومات ابتكار متكاملة تجمع بين البحث العلمي والتكنولوجيا والسياسات العامة (Tuna & Öztürk, 2023).

ويبرز الاستثمار المستدام باعتباره الركيزة الثالثة لتعزيز الاقتصاد الأزرق، حيث تحتاج القطاعات البحرية إلى موارد مالية كبيرة لتطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات اللوجستية، وتبني التقنيات الحديثة، وتنفيذ المشروعات البيئية. وتشير الدراسات إلى أن حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأزرق يتجاوز الإمكانات التقليدية للتمويل الحكومي، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر تمويل مبتكرة ومستدامة (European Commission, 2023).

وفي هذا السياق، ظهر مفهوم التمويل الأزرق باعتباره أحد الأدوات المالية الحديثة التي تستهدف دعم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمحيطات والبحار مع ضمان تحقيق معايير الاستدامة البيئية. وتشمل هذه الأدوات السندات الزرقاء، والصناديق الاستثمارية المتخصصة، وبرامج التمويل الموجهة للمشروعات البحرية المستدامة، والتي أصبحت تحظى باهتمام متزايد من المؤسسات الدولية والقطاع المالي العالمي (UNEP Finance Initiative, 2022).

كما تؤكد الأدبيات أن نجاح الاستثمار في الاقتصاد الأزرق يتطلب وجود بيئة تشريعية وتنظيمية مستقرة تشجع القطاع الخاص على الدخول في المشروعات البحرية طويلة الأجل. فغياب الأطر القانونية الواضحة وارتفاع مستويات المخاطر الاستثمارية قد يحدان من قدرة الدول على جذب الاستثمارات الضرورية لتطوير القطاعات البحرية المختلفة (World Economic Forum, 2023).

ومن ناحية أخرى، تمثل الشراكات أحد المرتكزات الجوهرية للاقتصاد الأزرق، نظراً للطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للقضايا البحرية. فإدارة الموارد البحرية تتطلب تعاوناً واسعاً بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية، وهو ما يجعل الشراكات أداة رئيسة لتعزيز فعالية السياسات البحرية وتحقيق الاستدامة (Lubchenco et al., 2020).

وتلعب الجامعات ومراكز البحوث دوراً محورياً في هذه الشراكات من خلال إنتاج المعرفة العلمية وتطوير التقنيات المبتكرة وبناء القدرات البشرية اللازمة لإدارة القطاعات البحرية. كما تساهم في توفير البيانات والمعلومات التي تستند إليها عمليات التخطيط وصنع القرار، وهو ما يعزز من كفاءة السياسات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق (Murray et al., 2024).

كما تؤكد الدراسات أن إشراك المجتمعات الساحلية في عمليات التخطيط والإدارة يمثل عاملاً مهماً لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة. فالمجتمعات المحلية لا تُعد فقط مستفيدة من الموارد البحرية، بل تمثل شريكاً أساسياً في حمايتها وإدارتها، الأمر الذي يفرض ضرورة تبني آليات تشاركية تضمن تمثيل مصالحها في صنع القرار (Cisneros-Montemayor et al., 2021).

وفي السياق الدولي، ساهمت الشراكات الإقليمية والعالمية في تعزيز الاقتصاد الأزرق من خلال تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وتوفير التمويل والدعم الفني للدول النامية. وقد لعبت العديد من المبادرات الدولية دوراً مهماً في بناء القدرات المؤسسية وتحسين إدارة الموارد البحرية وتعزيز الاستدامة في المناطق الساحلية المختلفة (United Nations, 2023).

وتزداد أهمية هذه المرتكزات في الدول النامية التي تسعى إلى الاستفادة من مواردها البحرية لتحقيق التنمية الاقتصادية. فضعف المؤسسات، ومحدودية التمويل، ونقص التكنولوجيا، تمثل تحديات رئيسة يمكن تجاوزها من خلال تطوير الحوكمة، وتعزيز الابتكار، وتوسيع الاستثمارات المستدامة، وبناء شراكات وطنية ودولية فعالة (Said & MacMillan, 2024).

وفي الحالة الليبية، تبرز الحاجة إلى تبني هذه المرتكزات بصورة متكاملة من أجل تحويل الإمكانات البحرية المتاحة إلى فرص تنموية حقيقية. فنجاح الاقتصاد الأزرق في ليبيا يتطلب إصلاحات مؤسسية وتشريعية، ودعماً للبحث العلمي والابتكار، وتحفيز الاستثمار في القطاعات البحرية، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية. ومن ثم فإن الحوكمة والابتكار

والاستثمار والشراكات تمثل الأساس الذي يمكن أن تستند إليه أي رؤية استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

4.8 الاقتصاد الأزرق في الدول الساحلية وآفاق التطبيق في ليبيا

تمثل الدول الساحلية البيئة الأكثر ملاءمة لتطبيق استراتيجيات الاقتصاد الأزرق نظراً لما تمتلكه من موارد بحرية وساحلية يمكن توظيفها لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وقد شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل هذه الدول بتبني سياسات الاقتصاد الأزرق باعتباره مدخلاً لتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التنافسية وتحسين استغلال الموارد الطبيعية بصورة أكثر كفاءة واستدامة (Northrop et al., 2022).

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن نجاح الاقتصاد الأزرق في الدول الساحلية يرتبط بقدرتها على تحويل المزايا الجغرافية والموارد البحرية إلى أصول اقتصادية منتجة. فالدول التي استطاعت تطوير موانئها وخدماتها اللوجستية وقطاعاتها البحرية تمكنت من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، مما جعل الاقتصاد الأزرق أحد المحركات الرئيسة للتنمية الاقتصادية في العديد من المناطق الساحلية (European Commission, 2023).

وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والنامية أن الاقتصاد الأزرق يمكن أن يسهم بصورة مباشرة في خلق فرص العمل وتحفيز الاستثمار وتحسين مستويات الدخل. ففي دول مثل النرويج والبرتغال وسيشل وإندونيسيا، أصبح الاقتصاد الأزرق جزءاً أساسياً من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، حيث تم ربطه بسياسات الابتكار والاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية (Voyer et al., 2021).

كما تؤكد الدراسات أن القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق تمثل فرصاً واعدة للدول الساحلية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية. وتشمل هذه القطاعات الصيد البحري المستدام، والاستزراع المائي، والسياحة الساحلية، والنقل البحري، والطاقة البحرية المتجددة، والصناعات الحيوية البحرية، والخدمات اللوجستية المرتبطة بالموانئ، وهي قطاعات تمتلك قدرة كبيرة على توليد القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي (OECD, 2023).

وفي منطقة البحر المتوسط على وجه الخصوص، اكتسب الاقتصاد الأزرق أهمية استراتيجية متزايدة نتيجة الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة وارتباطها بشبكات التجارة الدولية. وقد تبنت العديد من الدول المتوسطية برامج ومبادرات تستهدف تعزيز الاستثمارات البحرية وتطوير الموانئ وتحسين إدارة المناطق الساحلية وربط الاقتصاد الأزرق بأهداف التنمية المستدامة (Union for the Mediterranean, 2021).

وتشير الأدبيات إلى أن نجاح التجارب المتوسطية لم يكن نتيجة وفرة الموارد البحرية فقط، بل ارتبط بوجود سياسات واضحة وأطر مؤسسية قادرة على إدارة هذه الموارد بصورة مستدامة. كما لعبت الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية دوراً مهماً في دعم الابتكار البحري وتحسين كفاءة استغلال الموارد الساحلية (Lloret et al., 2023).

ورغم الفرص الكبيرة التي يوفرها الاقتصاد الأزرق، فإن الدول الساحلية تواجه مجموعة من التحديات التي قد تعيق تحقيق أهدافه التنموية. ومن أبرز هذه التحديات التغيرات المناخية، والتلوث البحري، والاستغلال المفرط للموارد السمكية، وضعف البنية التحتية البحرية، ونقص البيانات والمعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية. كما تمثل محدودية التمويل وضعف القدرات المؤسسية عقبات رئيسة أمام العديد من الدول النامية (Said & Chuenpagdee, 2022).

وفي السياق العربي، ما يزال مفهوم الاقتصاد الأزرق في مرحلة التطور مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى، رغم امتلاك العديد من الدول العربية لموارد بحرية وسواحل طويلة ومواقع استراتيجية مهمة. وتشير الدراسات إلى أن التحديات المؤسسية والتشريعية وضعف التنسيق بين الجهات المعنية تمثل من أبرز المعوقات التي تحد من الاستفادة الكاملة من إمكانات الاقتصاد الأزرق في المنطقة العربية (World Bank, 2022).

وبالنسبة لليبيا، فإنها تمتلك مقومات استثنائية تجعلها من الدول المؤهلة للاستفادة من الاقتصاد الأزرق بصورة كبيرة. فالساحل الليبي الممتد لأكثر من 1900 كيلومتر على البحر المتوسط يمثل أحد أطول السواحل في المنطقة، كما تتمتع ليبيا بموقع جغرافي استراتيجي يربط بين أوروبا وأفريقيا ويمنحها فرصاً واعدة في مجالات النقل البحري والخدمات اللوجستية والتجارة الدولية.

وتتوافر في ليبيا أيضاً موارد سمكية وسياحية وبحرية يمكن أن تشكل أساساً لتنمية العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الأزرق. كما تمتلك البلاد إمكانات واعدة في مجالات الطاقة المتجددة البحرية والسياحة البيئية والصناعات المرتبطة بالموانئ والخدمات البحرية، وهي قطاعات يمكن أن تسهم في دعم جهود التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية (FAO, 2023).

إلا أن الاستفادة من هذه الإمكانات ما تزال محدودة نتيجة عدد من التحديات المؤسسية والاقتصادية والتنظيمية. وتشير الأدبيات إلى أن غياب استراتيجية وطنية متكاملة للاقتصاد الأزرق، وضعف الاستثمار في البنية التحتية البحرية، ومحدودية البيانات المتعلقة بالموارد الساحلية، تعد من أبرز المعوقات التي تحد من تطوير هذا القطاع في ليبيا (UNDP, 2023).

كما أن محدودية برامج البحث العلمي والابتكار البحري تشكل تحدياً إضافياً أمام تطوير الاقتصاد الأزرق الليبي. فنجاح هذا النموذج التنموي يتطلب وجود قاعدة معرفية متخصصة تدعم عمليات التخطيط واتخاذ القرار وتطوير الحلول المناسبة للتحديات البيئية والاقتصادية المرتبطة بالموارد البحرية (Cavallo et al., 2024).

وتبرز أهمية الحوكمة البحرية في الحالة الليبية بوصفها أحد المتطلبات الأساسية لتعزيز الاقتصاد الأزرق. فالتداخل بين الاختصاصات المؤسسية وضعف التنسيق بين الجهات المعنية قد يحدان من كفاءة إدارة الموارد البحرية. ولذلك تؤكد الأدبيات ضرورة تطوير إطار مؤسسي متكامل يضمن التنسيق بين القطاعات المختلفة ويعزز من فاعلية السياسات البحرية (Bennett et al., 2021).

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تسهم الشراكات الإقليمية والدولية في دعم الاقتصاد الأزرق الليبي من خلال نقل الخبرات والتكنولوجيا وجذب الاستثمارات وتعزيز القدرات المؤسسية. كما أن الاستفادة من التجارب المتوسطية الناجحة يمكن أن تساعد في تسريع عملية التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة يعتمد على الموارد البحرية بصورة فعالة.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن ليبيا تمتلك مقومات واعدة تؤهلها للاستفادة من الاقتصاد الأزرق باعتباره أحد المسارات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. إلا أن تحويل هذه الإمكانات إلى نتائج تنموية ملموسة يتطلب تبني رؤية وطنية متكاملة ترتكز على الحوكمة الرشيدة، والابتكار، والاستثمار المستدام، وبناء الشراكات الفاعلة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد البحرية والساحلية وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

9. النتائج والمناقشة

تكشف نتائج المراجعة المنهجية أن تعزيز الاقتصاد الأزرق في ليبيا لا يرتبط بوفرة الموارد البحرية والساحلية فقط، بل يتوقف بدرجة أكبر على قدرة الدولة على بناء منظومة حوكمة متكاملة قادرة على تحويل هذه الموارد إلى قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة. فقد أظهرت الدراسة أن ليبيا تمتلك مقومات واعدة، تتمثل في طول الساحل الليبي، والموقع المتوسطي الاستراتيجي، وتوافر موارد سمكية وسياحية وموانئ بحرية قابلة للتطوير، غير أن هذه الإمكانات ما تزال غير مستثمرة بصورة فاعلة بسبب ضعف التخطيط الاستراتيجي، وتشتت الأطر المؤسسية، ومحدودية البيانات البحرية، وضعف الاستثمار في القطاعات الزرقاء.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Lee et al. (2020)، التي أكدت أن الاقتصاد الأزرق لا يحقق أهداف التنمية المستدامة تلقائياً، بل يحتاج إلى سياسات واضحة ومؤشرات قياس دقيقة تربط بين النمو الاقتصادي وحماية النظم البحرية. كما تتوافق مع دراسة Wuwung et al. (2022)، التي بينت أن تقدم الاقتصاد الأزرق في الدول الساحلية يعتمد على معالجة تحديات الحوكمة والتمويل والتلوث وضعف البيانات. وفي السياق الليبي، تبدو هذه التحديات أكثر حدة، لأن الموارد البحرية موجودة، لكن غياب الرؤية الوطنية المتكاملة يحد من تحويلها إلى مصدر حقيقي للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن الحوكمة البحرية تمثل المدخل الأكثر حسماً لتفعيل الاقتصاد الأزرق في ليبيا. فضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وتداخل الاختصاصات، وعدم وضوح الأطر التشريعية والتنظيمية، كلها عوامل تحد من كفاءة إدارة الموارد البحرية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Brodie Rudolph et al. (2020)، التي دعت إلى الانتقال من الإدارة القطاعية المنفصلة إلى الحوكمة البحرية المتكاملة متعددة الفاعلين. كما تنسجم مع دراسة de Ycaza et al. (2024)، التي أوضحت أن ضعف اتساق السياسات البحرية والاقتصادية والبيئية يؤدي إلى تعطيل تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأزرق. ومن ثم، فإن أي رؤية ليبية للاقتصاد الأزرق يجب أن تبدأ بإصلاح مؤسسي وتشريعي يحدد الأدوار والمسؤوليات، ويضمن التنسيق بين قطاعات الصيد، والموانئ، والسياحة، والبيئة، والطاقة، والبحث العلمي.

ومن جانب آخر، بينت الدراسة أن الابتكار يمثل ركيزة أساسية لتحويل الاقتصاد الأزرق من مفهوم نظري إلى مسار تنموي قابل للتطبيق. فالاعتماد على التقنيات الرقمية، والاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، والذكاء الاصطناعي، يمكن أن يسهم في تحسين مراقبة السواحل، وإدارة المخزون السمكي، ورصد التلوث، وتوجيه الاستثمارات البحرية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Nham et al. (2023)، التي أكدت أن الرقمنة تدعم استدامة الموارد البحرية من خلال تحسين جودة البيانات ورفع كفاءة القرار البيئي. كما تتوافق مع دراسة Elston et al. (2024)، التي خلصت إلى أن الابتكار في الأنشطة البحرية لم يعد خياراً تكميلياً، بل أصبح شرطاً أساسياً للانتقال نحو اقتصاد أزرق مستدام. غير أن الاختلاف في الحالة الليبية يتمثل في أن البنية الرقمية والبحثية البحرية ما تزال محدودة، مما يجعل الابتكار مرهوناً أولاً ببناء قواعد بيانات وطنية ومراكز بحثية متخصصة في علوم البحر والاقتصاد الأزرق.

كما أظهرت النتائج أن الاستثمار المستدام والتمويل الأزرق يمثلان أحد أضعف الحلقات في السياق الليبي. فعلى الرغم من وجود فرص واعدة في السياحة الساحلية، والاستزراع المائي، والخدمات اللوجستية، والطاقة البحرية، إلا أن ضعف البيئة الاستثمارية وغياب الحوافز التشريعية يقللان من قدرة القطاع الخاص على الدخول في هذه المجالات. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Karuppiah et al. (2025)، التي أكدت أن الاقتصاد الأزرق لا ينجح دون ربط الحوكمة بالتمويل والابتكار وحماية البيئة. كما تتقاطع مع دراسة Khan et al. (2024)، التي أوضحت أن تطوير الصناعة البحرية يتطلب إطاراً قانونياً ومؤسسياً محفزاً للاستثمار. وبناءً على ذلك، فإن الرؤية الليبية المقترحة يجب ألا تكتفي بالدعوة العامة للاستثمار، بل ينبغي أن تقترح أدوات عملية مثل الصناديق الزرقاء، والحوافز الضريبية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتمويل المشروعات الصغيرة في المجتمعات الساحلية.

وتؤكد نتائج الدراسة كذلك أهمية البعد الاجتماعي والعدالة البيئية في بناء الاقتصاد الأزرق. فالتنمية البحرية لا ينبغي أن تقتصر على جذب الاستثمارات أو تطوير الموانئ، بل يجب أن تضمن مشاركة المجتمعات الساحلية والصيادين والبلديات

والجامعات في صناعة القرار. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(2023) .Bennett et al ، التي حذرت من أن مشروعات الاقتصاد الأزرق قد تعمق اللامساواة إذا لم تراع حقوق المجتمعات المحلية. كما تتوافق مع دراسة(2022) Louey ، التي انتقدت تراجع مفهوم العدالة في الخطاب العالمي للاقتصاد الأزرق لصالح النمو والاستثمار. وفي ليبيا، يكتسب هذا البعد أهمية خاصة، لأن المجتمعات الساحلية تمثل شريكاً مباشراً في حماية الموارد البحرية، وأي تجاهل لدورها قد يؤدي إلى مقاومة اجتماعية أو إلى استمرار ممارسات غير مستدامة في الصيد والاستغلال الساحلي.

ومن الناحية النقدية، تكشف الدراسة أن كثيراً من الأدبيات الدولية حول الاقتصاد الأزرق تركز على الدول الجزرية أو الاقتصادات البحرية المتقدمة، في حين أن السياقات العربية وشمال أفريقيا، ومنها ليبيا، لا تزال محدودة الحضور في النقاش العلمي. وهذا ما يتفق مع نتائج(2022) .Liang et al ، التي أظهرت تزايد الإنتاج العلمي العالمي حول الاقتصاد الأزرق، لكنه ظل متركزاً في بيئات بحثية ومؤسسية أكثر تقدماً. ويعني ذلك أن نقل التجارب الدولية إلى ليبيا يجب أن يتم بحذر، لأن نجاح نماذج مثل سيشل أو الصين أو المملكة المتحدة لا يعني إمكانية تطبيقها حرفياً في البيئة الليبية، التي تواجه تحديات مختلفة تتعلق بالاستقرار المؤسسي، وضعف البيانات، والاعتماد على النفط، ومحدودية التمويل البحري.

وتختلف نتائج الدراسة الحالية جزئياً مع بعض الأدبيات التي تقدم الاقتصاد الأزرق بوصفه حلاً تنموياً جاهزاً وسريعاً للدول الساحلية. فنتائج هذه الدراسة تشير إلى أن الاقتصاد الأزرق في ليبيا لا يمكن أن ينجح من خلال مبادرات قطاعية منفصلة أو مشروعات محدودة، بل يحتاج إلى تحول استراتيجي طويل المدى يربط بين السياسات البحرية والاقتصادية والبيئية والتعليمية. وهذا يتقاطع مع الطرح النقدي لدى Germond-Duret (2022) و(2025) Penca، اللذين أكدا أن الاقتصاد الأزرق قد يتحول إلى خطاب اقتصادي ضيق إذا لم يدمج العدالة الاجتماعية وحماية النظم البيئية في صميم السياسات العامة.

وبناءً على ما سبق، يمكن تفسير محدودية الاقتصاد الأزرق في ليبيا بأنها ليست نتيجة ضعف الموارد، بل نتيجة ضعف تحويل الموارد إلى منظومة إنتاجية مستدامة. فالمورد البحري في حد ذاته لا يصنع التنمية، وإنما تصنعها الحوكمة الرشيدة، والمعرفة العلمية، والتمويل المستدام، والابتكار، والشراكات الفاعلة. وعليه، فإن المساهمة الأساسية لهذه الدراسة تتمثل في تقديم قراءة استراتيجية تؤكد أن تعزيز الاقتصاد الأزرق في ليبيا يتطلب الانتقال من منطق الإمكانات غير المستثمرة إلى منطق السياسات المتكاملة، ومن إدارة القطاعات البحرية بصورة منفصلة إلى بناء نظام وطني للاقتصاد الأزرق قائم على التخطيط، والبيانات، والعدالة، والاستدامة.

10. الرؤية الاستراتيجية المقترحة لتعزيز الاقتصاد الأزرق في ليبيا

الرؤية

"بناء اقتصاد أزرق ليبي مستدام وقائم على المعرفة والابتكار، يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي وحماية النظم البيئية البحرية وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية".

الرسالة

تطوير منظومة وطنية متكاملة لإدارة واستثمار الموارد البحرية والساحلية في ليبيا من خلال الحوكمة الرشيدة، والابتكار، والاستثمار المستدام، والشراكات الفاعلة، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية والعدالة الاجتماعية.

الأهداف الاستراتيجية

1. تعزيز الحوكمة البحرية المتكاملة وتطوير التشريعات المنظمة للاقتصاد الأزرق.
2. تنمية القطاعات الاقتصادية البحرية ذات الأولوية.
3. دعم البحث العلمي والابتكار والتقنيات البحرية الحديثة.
4. تعزيز الاستثمارات والتمويل الأزرق المستدام.
5. حماية النظم البيئية البحرية والساحلية.
6. تمكين المجتمعات الساحلية وتعزيز مشاركتها في التنمية.
7. بناء قواعد بيانات وطنية لدعم التخطيط وصنع القرار.

المحور الأول: الحوكمة والتشريعات

- إعداد استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق.
- إنشاء مجلس وطني للاقتصاد الأزرق.
- تحديث القوانين البحرية والبيئية.
- تطبيق مبادئ التخطيط المكاني البحري.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية الزرقاء

- تطوير قطاع الصيد البحري المستدام.
- التوسع في الاستزراع المائي.
- تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية البحرية.
- تنشيط السياحة الساحلية والبيئية.
- استكشاف فرص الطاقة البحرية المتجددة.

المحور الثالث: البحث العلمي والابتكار

- إنشاء مركز وطني للاقتصاد الأزرق.
- تطوير قواعد البيانات البحرية.
- دعم الدراسات البحرية التطبيقية.
- توظيف الذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بعد في إدارة الموارد البحرية.

المحور الرابع: الاستثمار والتمويل الأزرق

- استحداث صندوق وطني للتمويل الأزرق.
- تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الساحلية.
- تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المحور الخامس: الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية

- حماية التنوع الحيوي البحري.
- مكافحة التلوث البحري.
- توسيع المحميات البحرية.
- إشراك المجتمعات الساحلية في إدارة الموارد.
- تعزيز العدالة في توزيع المنافع الاقتصادية.

مؤشرات النجاح

- زيادة مساهمة القطاعات البحرية في الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع حجم الاستثمارات البحرية المستدامة.
- نمو فرص العمل في الاقتصاد الأزرق.
- تحسن مؤشرات جودة البيئة البحرية.
- زيادة الإنتاج السمكي المستدام.
- تعزيز مساهمة البحث العلمي في صنع السياسات البحرية.

الإطار الزمني المقترح

- المدى القصير (2026–2028): بناء الأطر المؤسسية والتشريعية.
- المدى المتوسط (2029–2033): تنفيذ المشروعات والاستثمارات الاستراتيجية.
- المدى الطويل (2034–2040): تحقيق التكامل الكامل للاقتصاد الأزرق ضمن مسار التنمية المستدامة في ليبيا.

11 الخاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن الاقتصاد الأزرق لم يعد مجرد مفهوم اقتصادي مرتبط بالاستفادة من الموارد البحرية، بل أصبح إطاراً تنموياً متكاملاً يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن رؤية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة. وقد بينت المراجعة المنهجية للأدبيات الحديثة أن نجاح الاقتصاد الأزرق لا يرتبط بوفرة الموارد البحرية فحسب، وإنما يعتمد بصورة أساسية على جودة الحوكمة، وكفاءة المؤسسات، ومستوى الابتكار، وقدرة الدولة على جذب الاستثمارات المستدامة وبناء الشراكات الفاعلة.

كما كشفت الدراسة أن ليبيا تمتلك مقومات استراتيجية تؤهلها لتبني الاقتصاد الأزرق بوصفه أحد المسارات الواعدة للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، نظراً لطول ساحلها على البحر المتوسط، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وما تمتلكه من موارد سمكية وسياحية وموانئ بحرية ذات أهمية إقليمية. ومع ذلك، فإن هذه الإمكانات ما تزال غير مستثمرة بالشكل الذي يتناسب مع قيمتها التنموية نتيجة مجموعة من التحديات المؤسسية والتشريعية والتمويلية والمعرفية.

كما أكدت الدراسة أن العديد من التجارب الدولية الناجحة في الاقتصاد الأزرق استندت إلى وجود استراتيجيات وطنية واضحة ومؤسسات قوية وقواعد بيانات متقدمة، وهي عناصر لا تزال بحاجة إلى تطوير في الحالة الليبية. كما بينت أن الاقتصار على النظر إلى الاقتصاد الأزرق باعتباره أداة للنمو الاقتصادي فقط قد يؤدي إلى إغفال أبعاده الاجتماعية والبيئية، الأمر الذي قد يحد من قدرته على تحقيق التنمية المستدامة بصورة متوازنة. وعليه، فإن الانتقال نحو اقتصاد أزرق مستدام في ليبيا يتطلب تحولاً استراتيجياً شاملاً يدمج بين الحوكمة الرشيدة والابتكار والاستثمار المستدام والعدالة الاجتماعية ضمن إطار وطني متكامل.

أولاً: الاستنتاجات

1. أكدت الدراسة أن الاقتصاد الأزرق يمثل أحد النماذج التنموية الحديثة القادرة على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الرشيد للموارد البحرية والساحلية.
2. أظهرت النتائج أن الحوكمة البحرية المتكاملة تمثل العامل الأكثر تأثيراً في نجاح استراتيجيات الاقتصاد الأزرق واستدامتها.
3. تبين أن ليبيا تمتلك إمكانات بحرية وساحلية كبيرة تؤهلها للتحول إلى اقتصاد أزرق منتج ومتنوع.
4. كشفت الدراسة أن غياب الرؤية الوطنية الشاملة للاقتصاد الأزرق يعد من أهم التحديات التي تعيق الاستفادة من الموارد البحرية الليبية.
5. أوضحت النتائج أن ضعف التنسيق المؤسسي وتداخل الاختصاصات التشريعية والإدارية يحد من كفاءة إدارة الموارد البحرية.
6. أكدت الأدبيات الحديثة أن الابتكار الرقمي والتكنولوجي أصبح شرطاً أساسياً لتعزيز الاستدامة البحرية وتحسين كفاءة إدارة الموارد.
7. بينت الدراسة أن محدودية البيانات البحرية وقصور البنية البحثية يشكلان عائقاً أمام التخطيط الاستراتيجي القائم على الأدلة.
8. أظهرت النتائج أن الاستثمار المستدام والتمويل الأزرق يمثلان أحد أهم المتطلبات اللازمة لتطوير القطاعات البحرية الواعدة.
9. أكدت الدراسة أهمية إشراك المجتمعات الساحلية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في عمليات التخطيط والتنفيذ.
10. خلصت الدراسة إلى أن نجاح الاقتصاد الأزرق في ليبيا يتطلب الانتقال من إدارة القطاعات البحرية بصورة منفصلة إلى تبني نظام وطني متكامل قائم على الاستدامة والعدالة والابتكار.

ثانياً: التوصيات

1. إعداد استراتيجية وطنية شاملة للاقتصاد الأزرق تتكامل مع رؤية ليبيا للتنمية المستدامة.
2. تطوير إطار تشريعي ومؤسسي موحد ينظم إدارة الموارد البحرية ويحد من تداخل الاختصاصات بين الجهات المعنية.
3. إنشاء مجلس وطني للاقتصاد الأزرق يتولى التنسيق بين القطاعات الحكومية والخاصة والأكاديمية ذات العلاقة.
4. تعزيز نظم المعلومات البحرية وبناء قواعد بيانات وطنية متخصصة لدعم التخطيط واتخاذ القرار.
5. دعم برامج البحث العلمي والابتكار في مجالات الاقتصاد الأزرق والتقنيات البحرية الحديثة.
6. توسيع الاستثمار في قطاعات الصيد البحري المستدام والاستزراع المائي والسياحة الساحلية والطاقة البحرية المتجددة.
7. استحداث آليات للتمويل الأزرق تشمل الصناديق الاستثمارية والسندات الزرقاء والشراكات التمويلية الدولية.
8. تطوير البنية التحتية للموانئ والخدمات اللوجستية البحرية بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.
9. تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية للاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة في مجال الاقتصاد الأزرق.
10. دمج مبادئ العدالة البيئية والمشاركة المجتمعية ضمن سياسات الاقتصاد الأزرق لضمان توزيع عادل للمنافع وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل.

المراجع

- Abid, S. (2025). Advancing a sustainable blue economy through innovation: A systematic review. *Discover Sustainability*, *6*. https://doi.org/10.1007/s43621-025-01465-6

- Ahmed, N., & Thompson, S. (2023). The Blue Economy: Financing sustainable ocean development. *Marine Policy, 148*, 105447.
- Amon, D. J., et al. (2022). Blue economy and technological innovation for sustainable oceans. *Nature Sustainability, 5*(4), 315–323.
- Aprizal, A., et al. (2025). Blue economy and sustainable development: A systematic review and bibliometric analysis.
- Bennett, N. J., Alava, J. J., Ferguson, C. E., Blythe, J., Morgera, E., Boyd, D., & Côté, I. M. (2023). Environmental justice and sustainable ocean governance. *Marine Policy, 147*, 105383.
- Benzaken, D., Voyer, M., Pouponneau, A., & Hanich, Q. (2022). Good governance for sustainable blue economy in small islands: Lessons learned from the Seychelles experience. *Frontiers in Political Science, 4*, 1040318. https://doi.org/10.3389/fpos.2022.1040318
- Blythe, J., et al. (2021). The blue economy and governance challenges. *Annual Review of Environment and Resources, 46*, 213–239.
- Brodie Rudolph, T., Ruckelshaus, M., Swilling, M., Allison, E. H., Österblom, H., Gelcich, S., & Mbatha, P. (2020). A transition to sustainable ocean governance. *Nature Communications, 11*, 3600. https://doi.org/10.1038/s41467-020-17410-2
- Cavallo, M., et al. (2024). Blue economy innovation and maritime sustainability.
- Cisneros-Montemayor, A. M., et al. (2021). Enabling conditions for a sustainable blue economy. *Nature, 591*, 396–401.
- Chuenpagdee, R., & Said, A. (2022). Challenges facing sustainable blue economy transitions.
- de Ycaza, R. A., et al. (2024). Assessing policy coherence for developing a blue economy. *Frontiers in Marine Science, 11*, 1336030. https://doi.org/10.3389/fmars.2024.1336030
- Ehler, C. (2021). Marine spatial planning and sustainable ocean governance.
- Elston, J., Pinto, H., & Nogueira, C. (2024). Tides of change for a sustainable blue economy: A systematic literature review of innovation in maritime activities. *Sustainability, 16*(24), 11141. https://doi.org/10.3390/su162411141
- European Commission. (2023). Sustainable Blue Economy Report.
- FAO. (2023). Fisheries and Aquaculture Development Report.
- Germond-Duret, C. (2022). The blue economy: A new sustainable development paradigm? *Development and Change, 53*(3), 660–683. https://doi.org/10.1111/dech.12703
- Godfrey-Smith, P. (2021). Governance and sustainability in marine economies.
- Howard, B., Bennett, N., & Jones, P. (2023). Coastal communities and blue economy sustainability. *Ocean & Coastal Management, 236*, 106495.
- Jouffray, J. B., et al. (2020). The blue acceleration: The trajectory of human expansion into the ocean. *One Earth, 2*(1), 43–54.
- Karuppiah, K., et al. (2025). Pathways to a sustainable blue economy: Exploring its role in sustainable development. *Business Strategy and the Environment*. https://doi.org/10.1002/bse.4294
- Khan, M., Chang, Y.-C., & Bibi, A. (2024). Navigating maritime industry potential in the context of blue economy. *Marine Policy, 165*, 106150. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2024.106150
- Klinger, D., et al. (2022). Marine governance and blue economy sustainability.
- Kontovas, C., et al. (2022). Innovation and stakeholder perspectives in the UK blue economy.

- Lee, K.-H., Noh, J., & Khim, J. S. (2020). The blue economy and the United Nations' sustainable development goals: Challenges and opportunities. *Environment International, 137*, 105528. https://doi.org/10.1016/j.envint.2020.105528
- Li, Z., Lin, H., & Zhang, X. (2024). Greening the marine map: A comprehensive study of China's marine ecological and economic synergy. *Frontiers in Marine Science, 11*, 1483139. https://doi.org/10.3389/fmars.2024.1483139
- Liang, J., Yin, Z., Yang, J., Li, Y., Xu, M., Li, J., Yang, M., & Niu, L. (2022). Bibliometrics and visualization analysis of research in the field of sustainable development of the blue economy (2006–2021). *Frontiers in Marine Science, 9*, 936612. https://doi.org/10.3389/fmars.2022.936612
- Lloret, J., et al. (2023). Mediterranean blue economy and coastal sustainability.
- Louey, P. (2022). The blue economy's retreat from equity: A decade under global negotiation. *Frontiers in Political Science, 4*, 999571. https://doi.org/10.3389/fpos.2022.999571
- Lubchenco, J., et al. (2020). Ocean partnerships and sustainable development.
- MacMillan, D., & Said, A. (2024). Blue economy pathways in developing countries.
- Murray, C., et al. (2024). Research institutions and blue economy governance.
- Nham, N. T. H., Hoa, T. T. M., & Ha, L. T. (2023). Influences of digitalization on sustaining marine minerals: A path toward sustainable blue economy. *Ocean & Coastal Management, 239*, 106589. https://doi.org/10.1016/j.ocecoaman.2023.106589
- Northrop, E., et al. (2022). Coastal states and blue economy development.
- OECD. (2023). *The Sustainable Ocean Economy Report*.
- Österblom, H., et al. (2020). Towards ocean sustainability. *Nature, 588*, 360–369.
- Pace, L. A., Saritas, O., & Deidun, A. (2023). Exploring future research and innovation directions for a sustainable blue economy. *Marine Policy, 148*, 105433. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2022.105433.
- Shaltami, O. R., Hkoma, M. A. B., & Alnnale, T. (2026). Green Geochemical Education in Libya: Current Status, Applications, Challenges, and Future Perspectives. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(4), 347-356.
- Penca, J. (2025). Rethinking the blue economy. *npj Ocean Sustainability, 4*. https://doi.org/10.1038/s44183-025-00138-1
- Qi, X. (2022). The conceptual framework of the national blue economic system: A multiagent perspective. *Marine Policy, 145*, 105287. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2022.105287
- Sarker, S., et al. (2022). Blue economy opportunities and sustainable development. *Sustainability, 14*(8), 4821.
- Scholaert, F., et al. (2023). Innovation ecosystems and sustainable blue economy.
- Singh, G. G., et al. (2021). The ocean and sustainable development. *Marine Policy, 126*, 104387.
- Tuna, O., & Öztürk, M. (2023). Innovation systems and blue economy transformation.
- Alnnale, T. (2026). Management Efficiency and Economic Performance of Wheat Farms: A Digital Agriculture Perspective in Libya. *مجلة العلوم الشاملة*, *11*(41), 785-799. https://doi.org/10.65405/6e3p2944.
- UNEP Finance Initiative. (2022). Blue Finance and Sustainable Ocean Investment.
- UNDP. (2023). Blue Economy Development in Libya.
- Union for the Mediterranean. (2021). Sustainable Blue Economy Report in the Mediterranean Region.
- United Nations. (2023). Sustainable Development Goals Report 2023.
- Visbeck, M. (2021). Ocean science and sustainable development. *Oceanography, 34*(3), 10–17.

- Alnnale, T. (2026). Predictive Governance in Digital Enterprises: An LSTM-Enhanced Deep Learning Framework for Economic Optimization of IT Incident Management Using Enriched Process Logs. *Al-Farooq Journal of Sciences, 2*(3), 86-113.
- Voyer, M., et al. (2021). The role of blue economy in sustainable development. *Marine Policy, 126*, 104429.
- World Bank. (2022). Blue Economy Development in the Arab Region.
- World Economic Forum. (2023). Sustainable Investment and the Blue Economy.